مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 225-245

متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية

The requirements for the applying e-commerce taxation in the Algerian business environment

محمد الصالح فروم [1*]، جامعة سكيكدة، الجزائر، ms.ferroum@univ-skikda.dz

شهرزاد علالو [2]، جامعة سكيكدة، الجزائر، ch.allalou@univ-skikda.dz

تاريخ إرسال المقال: 04-01-2023 .تاريخ قبول المقال: 05-02-2023

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أهم متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تم إخضاع 30 استبيان للتحليل بواسطة برنامج SPSS V25، كما تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وأسلوب المقابلة في تحليل وتفسير النتائج، وكذا اختبار T-Test لاختبار فرضيات الدراسة. وتم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى عدم توفر كل من المتطلبات التشريعية، المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية، متطلبات الدفع الالكتروني، ومتطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: متطلبات تشريعية، متطلبات تنظيمية وتكنولوجية، متطلبات الدفع الالكتروني، متطلبات الأمن وحماية الخصوصية.

Abstract:

This study aimed to search for the requirements to applying e-commerce taxation in The Algerian business environment, to achieve this purpose the questionnaire was distributed as a tool for collecting informations. 30 questionnaires were subjected to SPSS V25, where reliance on descriptive statistics methods (arithmetic mean and standard deviation) and the interview method were used to analyze and interpret the results, as well as the T-test to test the hypotheses. The results of the study revealed the lack of legislative requirements, regulatory and technological requirements, electronic payment requirements, electronic commerce security requirements and privacy protection for the application of electronic commerce collection in the Algerian business environment.

Key words: legislative requirements, regulatory and technological requirements, e-payment requirements, security requirements and privacy protection.

* محمد الصالح فروم

مقدمة:

سعت الجزائر منذ سنوات قليلة إلى مضاعفة جهودها في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات وتنظيم التجارة الالكترونية، وهذا من أجل مواكبة التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تجلى ذلك في إصدار القانون 18/05 الذي يبين القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، كما يتيح للمتعاملين الاقتصاديين فرص تطوير وتنويع عروضهم.

لكن ورغم أهمية التجارة الالكترونية إلا أن صعوبة تطبيق القواعد والقوانين الجبائية عليها على غرار لا مادية المعاملات وعدم القدرة على التحكم في أطراف المعاملات لا مكانيا ولا زمانيا، أدى إلى عجز الحكومات ومنها الحكومة الجزائرية عن إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة، وبالتالي الوقوع في الغش والتهرب الضريبي، أضف إلى ذلك مشاكل الرقابة الجبائية.

إشكالية الدراسة:

يمكن لخزينة الدولة الجزائرية أن تستفيد من إيرادات معتبرة من التجارة الالكترونية وحتى مداخيل من العملة الصعبة لكن ذلك مرهون بتوفير بيئة أعمال ملائمة لنمو وازدهار هذا النوع من التجارة من بنية تحتية وتأطير قانوني متكامل، كما يتطلب الأمر كذلك دراسة المسائل والتحديات الضريبية التي تواجهها الحكومات في التعامل مع التجارة الالكترونية.

وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في الكيفية التي تواجه بها الجزائر تحديات فرض ضرائب على التجارة الالكترونية في ظل أسس النظام الضريبي الجزائري، وذلك نظرا لأهمية مواجهة التحديات الجبائية للتجارة الالكترونية في تمكين الإدارة الضريبية من تهيئة بيئة جبائية ملائمة لتطور هذا الشكل الجديد من المعاملات التجارية، في إطار يحفز نمو النشاط الاقتصادي من جهة ويعمل على حماية الإيرادات المالية للدولة من جهة أخرى. وعليه قمنا بطرح التساؤل التالي: **ما مدى توفر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؟.**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا تتوفر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تتوفر المتطلبات التشريعية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

الفرضية الفرعية الثانية: لا تتوفر المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تتوفر المتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تتوفر متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- معرفة رأي متخذي القرارات في مدى أهمية فرض ضرائب على أنشطة التجارة الالكترونية بكل أنواعها؛
- تحديد مدى تحكم موظفي القطاعات المعنية في مفاهيم التجارة الالكترونية ومدى اطلاعهم على القوانين والأنظمة التي سنها المشرع الجزائري في مجال جباية التجارة الالكترونية؛
- تحديد مدى توفّر متطلبات تطبيق فرض ضرائب على التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

منهج الدراسة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا لتوضيح الخلفية النظرية لأهم المتطلبات المتعلقة بتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية، كما تم القيام بدراسة ميدانية عن طريق تصميم استبيان وزع على فئات عينة الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية

تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية وهي متطلبات تشريعية، متطلبات تنظيمية وتكنولوجية، متطلبات متعلقة بالدفع الالكتروني ومتطلبات متعلقة بأمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية.

المطلب الأول: المتطلبات التشريعية

تتمثل أهم المتطلبات التشريعية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في الجزائر فيمايلي:

أولا: التأطير القانوني لجباية التجارة الالكترونية:

إن فرض ضرائب على التجارة الالكترونية سواء على المستوى المحلي أو الدولي يتطلب كمرحلة أولى تحضير قوانين واضحة تعطي تعاريف شاملة لكل المفاهيم الجديدة في مجال التجارة الالكترونية، فمفهوم الإقليمية يجب أن يمتد ليشمل مقر المعلومات على الإنترنت وليس فقط التواجد المادي، ومفهوم العدالة الضريبية يجب أن يتسع عالميا بصورة تضمن تقليل حركة الأفراد والمؤسسات من جانب، ومن جانب آخر

تقليل الفوارق بين أسعار السلع الناتجة عن اختلاف مراكز التسليم، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيير أشكال بعض السلع من الصورة المادية إلى الصورة الالكترونية[1].

ثانيا: تفعيل الفوترة الالكترونية:

تمثل الفاتورة وسيلة إثبات أساسية في مجال الرسم على القيمة المضافة حيث أنها تؤدي وظيفتين، فمن جهة تسمح للزبون بتبرير حقه في الخصم ومن جهة أخرى هي أداة تعتمد عليها الإدارة الضريبية في ممارستها للرقابة، فتوظيف الفاتورة الالكترونية هو نتيجة لانتشار التجارة الالكترونية، ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى الاعتراف القانوني بالفاتورة الالكترونية وإدراجها ضمن قوانين الرسم على القيمة المضافة، لكن في ظل قانون الجباية الدولية يتعارض تطبيقها يتعارض إلى حد معين مع مبدأ إقليمية التشريع الضريبي (ارتباط الضريبة بقطر الدولة)، وكذا مبدأ سلطة فرض الضريبة على كل نشاط تجاري أو مدني يتم ممارسته على مستوى إقليم الدولة[2].

ثالثا: مراجعة وتعديل الاتفاقيات الجبائية:

يجب على المشرع الجبائي الجزائري تعديل محتوى الاتفاقيات الجبائية بما يتناسب مع مفاهيم وخصائص التجارة الالكترونية والتي تطرقت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها الصادر سنة 1998، أين حددت مبادئ فرض الضريبة على التجارة الالكترونية وهي الحياد، الكفاءة، اليقين، الفعالية، البساطة، الإنصاف والمرونة كما قامت بوضع شروط متعلقة بدفع الضريبة والإدارة الضريبية[3]، كما يجب الاعتماد على النموذج المقترح من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يخص الاتفاقيات الجبائية متعددة الأطراف والتي ركزت على مفاهيم الدخل والأرباح الخاضعة للضريبة والمنشأة الدائمة، حيث فصلت في الحالات التي يمكن أن يمثل فيها الخادم والموقع الالكتروني وحتى بائع أو موزع السلع والخدمات عبر الإنترنت منشأة دائمة[4]، مع العلم أن متابعة ودراسة الجزائر للتطورات التشريعية التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو من أجل تفعيل التنسيق الضريبي الدولي والتقليل من الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

رابعا: تفعيل التصديق الالكتروني:

تظهر أهمية التصديق الالكتروني بالنسبة لإجراءات الإخضاع الضريبي في توفير المعلومة للتأكد من المكان الفعلي للاستهلاك ما يسمح في الفصل في مكان الإخضاع، لذا وجب ترقية خدمات التصديق الالكتروني التي تقترحها السلطة الاقتصادية لفائدة الأفراد والمؤسسات، كما يجب إقرار التوقيعات الالكترونية كإجراء لتسهيل المعاملات الالكترونية، إذ أن نظم التجارة الالكترونية الحالية وما تشهده من تطور تجعل التوقيعات

الالكترونية أكثر صعوبة في التزوير من النظم الورقية، إضافة إلى ضرورة إعداد جميع المتطلبات الأساسية لضمان خدمة رقمية موثوقة وآمنة لمستخدمي طرق الدفع الالكترونية[5].

المطلب الثاني: المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية

يمكن ذكر أهم المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية فيمايلي:

أولا: توفير المعلومات:

يجب وضع نظام معلومات جبائي فعال يربط الإدارة الضريبية بالإدارات والمؤسسات الأخرى ويسمح بحصر المجتمع الضريبي في مجال التجارة الالكترونية ويوفّر كل المعلومات حول حجم وقيمة معاملات التجارة الالكترونية المحلية والدولية، طبيعة المنتجات والسلع والخدمات المتبادلة وكل المعلومات التي تخص المتعاملين والمنصات الالكترونية وحتى عدد الوسطاء وهذا من أجل اتخاذ القرارات المناسبة[6]. كما يجب تنسيق وتوحيد الجهود بين إدارة الجمارك، الإدارة الضريبية، وزارة التجارة وقطاع البنوك من أجل إيجاد آليات جديدة لإخضاع المنتجات الالكترونية للضريبة وكذا توحيد الجهات التي تقوم بتحصيل الضريبة وتكامل أعمالها في المراحل المختلفة وذلك لضمان الحصول على الإيرادات وتحقيق العدالة الضريبية بغض النظر عن الجهة التي يتم فيها التحصيل[7].

ثانيا: رقمنة الإدارة الضريبية:

عمدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى سن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية كما استحدثت بعض التقنيات الالكترونية لرقمنة الإدارة مست المكلفين بالضريبة وهذا بإنشاء بطاقة مغناطيسية خاصة بترقيم المكلفين وبطاقة الكترونية لإحصاء المكلفين الغشاشين، ولرقمنة الإدارة الضريبية قامت بإدخال تكنولوجيا المعلومات مثل نظام المعلومات الجبائي جبايتك وكذا إنشاء مواقع الكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الضريبية بالإضافة إلى تقنية التصريح الإلكتروني، حيث كانت تهدف من خلال هذه الإجراءات إلى توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض عمليات الغش الشيء الذي سيؤدي إلى تعظيم عائدات الخزينة، وأيضا بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين علاقتها بهم[8].

ثالثا: توفير بنية تحتية وموارد بشرية مؤهلة تكنولوجيا:

تشمل البنية التحتية مجموعة من العناصر على غرار أجهزة الحاسوب، شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، برامج حاسوبية، بالإضافة إلى المورد البشري المؤهل تكنولوجيا، لذا يجب العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، وتكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية من جهة، وبين المؤسسات الإدارية والمواطن من جهة أخرى[9].

كما يتعين على الحكومة الاعتناء بتعليم المواطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص، فالمستوى المتدني لاستخدام الإنترنت لدى المواطنين، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للإدارة الالكترونية، ومحدودية المهارات في استخدام تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن عدم توفر الإنترنت بشكل موسع في المؤسسات أو اقتصارها على فئة معينة دون أخرى، يعتبر من أكثر المعوقات التي تواجه تطبيق جباية التجارة الالكترونية[10].

رابعا: توفير خدمات استضافة المواقع الالكترونية ذات جودة وبخدمة تدفق عالية للإنترنت:

وذلك لاستقطاب المتعاملين الذي ينشطون في الجزائر لاستضافة مواقعهم الالكترونية داخل الجزائر ما يساعد على توفير المعلومات بشأن المتعاملين لكل الهيئات الرقابية، ويمكن تحقيق ذلك بتدخل وزارة البريد والاتصال التي تسهر على تقديم خدمة إنترنت ذات جودة يمكن أن تنافس الخدمات المقدمة في الدول الأخرى[11].

المطلب الثالث: المتطلبات الخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني

يمكن توفير هذه المتطلبات من خلال توفير العناصر التالية:

أولا: توسيع استعمال الدفع الالكتروني:

إن تفعيل الدفع الالكتروني يمثل أهم خطوة للخوض في تطبيق جباية التجارة الالكترونية فهو يضمن تتبع المعاملات الالكترونية وتدفق الأموال الكترونيا، كما يعمل على تسهيل العمليات التجارية الالكترونية وسرعة تسويتها كما يتلاءم وطبيعة التجارة الالكترونية التي تتم في بيئة غير مادية[12]، ويتم تفعيل الدفع الالكتروني من خلال توفير وسائل الدفع الالكترونية ومواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في استخدام البطاقات بنكية والخدمات البنكية عبر الهاتف وغيرها وجعلها متاحة للجميع، بالإضافة إلى تطوير الخدمات البنكية الرقمية التي تساهم في تسهيل المعاملات التجارية الالكترونية ما يشجع إقبال الزبائن على هذه الخدمات[13].

ثانيا: توفير خدمات توطين ذات جودة

يجب أن يوفر القطاع البنكي الجزائري خدمات توطين تضمن للمتعاملين أحسن الخدمات البنكية وذلك لاستقطاب هؤلاء لوضع أموالهم أو توظيفها داخل البنوك الجزائرية بدل البنوك خارج الجزائر، خاصة وأن ذلك قد يشكل مصدرا مهما للعملة الصعبة في حالة تصدير سلع أو خدمات عبر التجارة الالكترونية، كما أن توفير خدمات توطين ذات جودة من طرف البنوك الجزائرية يعتبر إجراء تشجيعي وتسهيل للمتعاملين في هذا المجال وتحفيز لهم للتصريح بأعمالهم[14].

ثالثا: التوعية والترويج للدفع الالكتروني:

يجب توعية المتعاملين بفوائد الإدارة الالكترونية والحث على التعامل بها في عمليات الدفع، وذلك من خلال تنظيم أيام دراسية وملتقيات تعرف بالخدمات البنكية في هذا المجال وتقدم توضيحات تخص تأمين وسائل الدفع الالكتروني وكيف يتم حماية المعلومات الشخصية للزبائن وحماية أموالهم من الأخطار[15].

المطلب الرابع: المتطلبات الخاصة بأمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية

يرتبط نظام التجارة الالكترونية بعنصرين أساسيان لبناء نظام للتجارة الإلكترونية هما أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية.

أولا: أمن التجارة الالكترونية:

تستعمل في مجال أمن الدفع الالكتروني عدة أساليب وأنظمة منها على سبيل المثال: نظام التصديق الالكتروني الذي يقوم بربط كل من حامل البطاقة الالكترونية، البائع الالكتروني، بنك كل من البائع والمشتري والوسيط عارض خدمة التأمين، استعمال الفاتورة الالكترونية لتسديد عمليات شراء السلع والخدمات، وكذا استعمال بروتوكولات تأمين المعاملات لضمان إرسال رقم البطاقة البنكية وإتمام المعاملة المالية بين البائع الالكتروني والمشتري بصفة مؤمنة وتزداد درجة الأمان في حالة تدخل وسيط قد يكون بنك أو مقدم خدمة يوفر شهادات التصديق الالكترونية، إضافة إلى استخدام أنظمة أخرى خاصة بالنقود الالكترونية[16].

ثانيا: حماية الخصوصية

في ظل حتمية تطبيق جباية الإلكترونية يجب ضمان حماية المعلومات الخاصة بالأفراد والمتعاملين التي قد يقبلون ويقومون بمشاركتها من خلال منصة أو موقع الكترونية ما لإتمام أي إجراء من الإجراءات وذلك من خلال احترام أنظمة الأمان الأكثر نجاعة[17].

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لمتطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية

يتم التطرق في الجانب الميداني من هذه الدراسة إلى إجراءات الدراسة في المطلب الأول في يتم تخصيص المطلب الثاني إلى تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة

نتناول في هذا المطلب مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة في قياس هذه المتغيرات.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المديرين أو المديرين الفرعيين الذين ينتمون إلى الإدارات التالية: المديرية العامة للضرائب على مستوى وزارة المالية بالجزائر العاصمة، المديرية العامة للجمارك بالجزار العاصمة، موظفون في وزارة التجارة وترقية الصادرات بالجزائر العاصمة، موظفون في القطاع البنكي وأساتذة باحثون في المجال، ونظرا لتركيبة المجتمع لا يمكن حصر عدد أفراد المجتمع بدقة بالإضافة إلا أنه سيتم استهداف الأفراد الذين لديهم معارف حول التجارة الالكترونية ويمكنهم تقديم معلومات واقعية وصحيحة.

2- اختيار عينة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات مع تدعيمها بأداة المقابلة مع بعض المديرين الفرعيين التابعين للمديرية العامة للضرائب، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة قصدية مكونة من 30 فرد من الفئات السالفة الذكر، وقد تم اعتماد العينة القصدية في هذه الدراسة على وذلك لأن أفرادها هم الأنسب والأقدر على تقديم المعلومات الضرورية أكثر من غيرهم، على اعتبار أنهم عايشوا المشكل أو هم أهل الاختصاص فيه، وبالتالي ويمكن القول أن هذه العينة معبرة عن مجتمع الدراسة لأنها مكونة من أفراد ذوي الاختصاص والأنسب لتقديم المعلومات التي تتطلبها هذه الدراسة.

وبالنسبة لعدد الاستبيانات الموزعة على الفئات السالفة الذكر بلغ 50 استبيان، تم استرجاع 37 منها وبعد تدقيقها تم استبعاد 7 منها بسبب عدم اكتمال الإجابات فيها، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 30 استبيان. وعموما يمكن تلخيص عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل في الجدول أدناه.

الجدول 1: عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

عدد الاستبيانات الموزعة	50
عدد الاستبيانات المسترجعة	37
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	30
نسبة الاستبيانات المسترجعة إلى الموزعة	%74
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى المسترجعة	%81.08
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى الموزعة	%60

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

أما بالنسبة لكيفية توزيع الاستبانات الصالحة للتحليل والتي عددها 30 استبيان على مختلف القطاعات التي شملتها عينة الدراسة فكانت على النحو الذي يلخصه الجدول رقم 02.

الجدول 2: توزيع أفراد عينة الدراسة

القطاع	عدد أفراد العينة	النسبة
المديرية العامة للضرائب	12	40%
المدية العامة للجمارك	5	16.7%
وزارة التجارة	4	13.3%
القطاع البنكي	4	13.3%
أستاذ جامعي	5	16.7%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن موظفي المديرية العامة للضرائب يمثلون النسبة الأكبر في عينة الدراسة، وهذا باعتبار أنهم لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة أما موظفو القطاعات الأخرى فكان توزيعهم في عينة الدراسة بنسب متقاربة.

وفيما يخص أسلوب المقابلة المعتمد كأداة مكملة لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تمت المقابلة مع سبعة إطارات برتبة مدير ومدير فرعي موزعة على أربعة قطاعات هي: مقابلة مع ثلاثة مديرين فرعيين من المديرية العامة للضرائب، مدير فرعي واحد من المديرية العامة للجمارك، مديرين (2) فرعيين من وزارة التجارة وترقية الصادرات ومدير عام لمجمع النقد الآلي، وذلك بعد تحديد موعد للمقابلات مع الأشخاص المناسبين الذين تم انتقاؤهم بعناية حسب الخبرة والكفاءة وتناسب المناصب التي يشغلونها مع موضوع الدراسة.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

1- متغيرات الدراسة: يتمثل متغير الدراسة في متطلبات جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية والتي تنقسم إلى متطلبات تشريعية، متطلبات تنظيمية وتكنولوجية، متطلبات متعلقة بالدفع الالكتروني ومتطلبات خاصة بأمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية، وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات مع تدعيمها بأسلوب المقابلة، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى أربعة محاور يمثل كل محور مجموعة من المتطلبات، فخصص المحور الأول للمتطلبات التشريعية (العبارات من1 إلى6)، والمحور الثاني للمتطلبات التنظيمية والتكنولوجية (العبارات من 7 إلى20)، أما المحور الثالث فهو للمتطلبات الخاصة بالدفع الالكتروني (العبارات من 21 إلى26)، في حين المحور الرابع والأخير فضم متطلبات أمن التجارة

الإلكترونية وحماية الخصوصية (العبارات من 27 إلى31). وتم تصميم إجابات هذه الفقرات على أساس مقياس **ليكرت** الخماسي (من 1 إلى 5).

2- أساليب المعالجة الإحصائية: قمنا بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) نسخة25، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وهي كالآتي:

- معامل الارتباط لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان؛
- معامل ألفا كرونباخ لحساب درجة ثبات أداة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل عبارات محاور متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛
- اختبار **Shapiro–wilk** لاختبار مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05.
- اختبار **one sampleT–test** لمعرفة مدى توافر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

ثالثا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

1- اختبار صدق الاستبيان من طرف المحكمين: من أجل اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبيان الأولي على مختصين من أكاديميين ومهنيين، وكذا اختباره على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة، وقد قمنا بإجراء التعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم وإخراج الاستبيان في صورته النهائية.

2- الاتساق الداخلي لمحاور وعبارات الاستبيان: يتم التأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط **Pearson** من أجل التأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة.

وقد كانت أغلب معاملات الارتباط "**pearson**" لمحاور الدراسة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث تراوحت قيمتها بين 0.38 و0.88 وتجاوز معظمها 0.6. وتتوزع قيم معاملات الارتباط "**pearson**" على المحاور كمايلي: بالنسبة لمحور المتطلبات التشريعية قيمته محصورة بين 0.43 و0.80، ولمحور المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية تتراوح قيمته بين 0.38 و0.77، أما محور المتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني تتراوح قيمته بين 0.55 و0.71، في حين قيمته بالنسبة لمحور أمن المعلومات

وحماية الخصوصية محصورة بين 0.79 و0.88. وكل هذه المعاملات موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05. وبالتالي فإن معظم العبارات متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي إليه ما يدل على الصدق البنائي والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان مع محاورها.

3- اختبار ثبات أداة الدراسة: تم اختبار ثبات أداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وعلى محاور الدراسة مجتمعة، كماهو مبين في الجدول رقم (03).

الجدول 03: نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المتطلبات التشريعية	6	0.711
المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية	14	0.688
متطلبات خاصة بالدفع الالكتروني	6	0.711
أمن المعلومات وحماية الخصوصية	5	0.856
معامل الثبات لإجمالي محاور الدراسة	31	**0.811**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) بأن معامل ألفا كرونباخ بشكل عام بلغ 0.811 وهي قيمة ثبات عالية، وتعني أنه لو تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال 0.81 للحصول على نفس النتائج. هذا وقد تراوحت قيم معاملات ألفا كرونباخ بين 0.688 للمتطلبات التنظيمية والتكنولوجية وبين 0.856 لمتطلبات أمن المعلومات وحماية الخصوصية، كما يظهر الجدول رقم (03) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة كبيرة وقريبة من الواحد الصحيح. وبالتالي فهذه النتيجة تعني أن الاستبيان يتمتع بثبات ومصداقية عالية جدا ويمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

المطلب الثاني: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض نتائج تحليل مختلف متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار **one sampleT-test** عند مستوى معنوية 0.05.

أولا: تحليل وتفسير نتائج عبارات متطلبات جباية التجارة الالكترونية:

1- عرض نتائج عبارات متطلبات جباية التجارة الالكترونية: تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه المتطلبات مع تحديد درجة التوفر (الموافقة) الخاصة بكل محور. كما يوضحه الجدول رقم (04).

الجدول 04: عرض نتائج متطلبات جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية

المتطلبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعباري	درجة التوفر
تشريعية	2.41	0.61	منخفضة
تنظيمية وتكنولوجية	2.64	0.73	متوسطة
الدفع الالكتروني	2.69	0.58	متوسطة
الأمن والحماية	2.68	0.84	متوسطة
إجمالي المتطلبات	**2.60**	**0.69**	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول متطلبات جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية بلغ 2.60 والذي يعني توفر درجة متوسطة لهذه المتطلبات وفق هذا الترتيب: متطلبات الدفع الالكتروني بدرجة أولى، متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية بدرجة ثانية، ثم متطلبات تنظيمية وتكنولوجية بدرجة ثالثة وأخيرا متطلبات تشريعية بدرجة رابعة، كما يشير الانحراف المعياري والبالغ 0.69 لإجمالي أبعاد المتطلبات إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول إجابات أسئلة الاستبيان.

وقد بلغ متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول المتطلبات التشريعية قيمة 2.41 والتي تدل على درجة توفر منخفضة لهذه المتطلبات خاصة فيما يتعلق باستعمال العقود والوثائق الالكترونية، وجود عدالة الضريبية بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية، الاعتراف بالعقود والوثائق الالكترونية، استناد النظام الضريبي الجزائري إلى التقارير واقتراحات المنظمات الدولية، ووجود تلاءم وتناسب بين الاتفاقيات الجبائية

الدولية وبين التجارة الالكترونية، في حين توجد درجة توفر متوسطة للمتطلبات التشريعية متعلقة بالنصوص القانونية الخاصة بجباية التجارة الالكترونية.

أما متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية فقيمته 2.64 وهو يدل على درجة توفر متوسطة لهذه المتطلبات، ويتجلى ذلك أساسا في وجود تواصل وتنسيق بين الإدارة الضريبية وإدارة الجمارك من جهة وبين الإدارة الضريبية ووزارة التجارة وترقية الصادرات من جهة ثانية وبين الإدارة الضريبية والقطاع البنكي من جهة ثالثة، الإمكانيات البشرية لمتابعة مشتريات التجارة الالكترونية الداخلة من الخارج، توفر خدمات استضافة المواقع الالكترونية في الجزائر، وجود جباية الكترونية ورقمنة للإدارة الضريبية الجزائرية، وامتلاك إدارة الجمارك للإمكانيات التكنولوجية من برامج وأنظمة لمراقبة التجارة الالكترونية، في حين توجد درجة توفر منخفضة للمتطلبات التنظيمية والتكنولوجية على غرار البنية التحتية المعلوماتية لتفعيل النظام الضريبي الخاص بالتجارة الالكترونية، ثقافة التعامل الالكتروني داخل المجتمع الجزائري، كفاءة العامل البشري وتحكمه في مفاهيم التجارة الالكترونية إضافة إلى الوسائل والأنظمة التكنولوجية التي تمكن من حصر حجم المعاملات الالكترونية من حيث القيمة والعدد سواء تلك تتم داخل الوطن أو التي تتم من وإلى الخارج.

في حين بلغ متوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول متطلبات الدفع الالكتروني قيمة 2.69 وهي تدل على درجة توفر متوسطة لهذه المتطلبات لاسيما ما يتعلق بجودة خدمات التوطين البنكي، قيام القطاع البنكي بتوفير معلومات للإدارة الضريبية فيما يخص عدد وقيم عمليات الدفع الالكتروني التي يقوم بها المتعاملون من وإلى الخارج عبر بطاقات الدفع الالكترونية وكذا ما يتعلق بالمتاجر الالكترونية المنتشرة في الجزائر، فضلا عن مساهمة البنك أيضا في تحصيل الرسم على القيمة المضافة، في حين توجد درجة توفر منخفضة للمتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني تتعلق أساسا بتوفر بريد الجزائر على الموارد التكنولوجية والبشرية التي تمكنه من تحصيل الضرائب وكذا تنوع وتطور وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.

وبالنسبة لمتوسط إجابات أفراد العينة المبحوثين حول متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية بلغ قيمة 2.68 وهي تدل على درجة توفر متوسطة لهذه المتطلبات، ويتضح ذلك أساسا من خلال وجود تأمين للتحويلات المالية والدفع الالكتروني، توفر الجزائر على كفاءات لتطوير نظام معلومات لجباية التجارة

الالكترونية يتسم بالفعالية، ضمان حماية المعلومات الخاصة بالمتعاملين والتي تتضمنها الأنظمة المعلوماتية، وكذا من خلال تأمين مواقع الإنترنت التجارية أمن التجارة الالكتروني وحماية الخصوصية، في حين توجد درجة توفر منخفضة لمتطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية على غرار توفّر كفاءة وانتشار التصديق والتوقيع الالكترونيين.

2- تفسير نتائج عبارات متطلبات جباية التجارة الالكترونية:

من أجل تقديم تفسير كافي لنتائج المتطلبات الأربعة لجباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية قمنا بالاستعانة بنتائج المقابلة التي تمت مع المديرين والمديرين الفرعيين للقطاعات السالفة الذكر.

أ- تفسير نتائج المتطلبات التشريعية: من خلال ما سبق اتضح أن المتطلبات التشريعية الخاصة بجباية التجارة الالكترونية متوفّرة بدرجة تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى أنه تزامنا مع تطور المعاملات الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية تم إدراج بعض القوانين التي تخص هذه المعاملات كالضريبة الجزافية المطبقة على توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الالكترونية لكن يبقى العديد منها خارج رقابة الإدارة الضريبية، ضف إلى ذلك أن حجم المعاملات الالكترونية المحضة غير مهم على المستوى الداخلي أما بالنسبة للمعاملات الخارجية فلا يمكن الحديث عن وجود عدالة ضريبية بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية في حالة المعاملات الالكترونية لأنه لا توجد رقابة على هذه المعاملات (حسب تصريح مدير فرعي للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة وترقية الصادرات)، كما أنه لم يتم تجسيد وتطبيق على أرض الواقع للاتفاقيات الجبائية الدولية وكذا لمقترحات الإطار الشامل لبرنامج BEBS وأيضا لمقترحات مركز الجنوب (حسب تصريح المديرة الفرعية المكلفة بالجباية الدولية على مستوى المديرية العامة للضرائب)، فضلا عن تسجيل عدة نقائص في القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية **18-05**، كما أنه لم تصدر النصوص التطبيقية التي من المفترض أن تلي القوانين والتي تشرح وتفصل المواد الواردة في القانون وكيفية تطبيقها.

ب- تفسير نتائج المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية: يفسر اتجاه آراء بعض أفراد عينة الدراسة حول مدى توفّر المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو درجة توفّر منخفضة بصعوبة الحصول على أرقام دقيقة لحجم المعاملات الالكترونية الداخلية والخارجية من حيث القيمة والعدد، محدودية

عدد المسيرين الذين يتحكمون في المفاهيم الأساسية للتجارة الالكترونية ما يدل على قلة كفاءة العامل البشري في هذا المجال، وجود تفاوت كبير بين تطور السوق الجزائرية وتطور الإدارة مما يؤدي إلى التأخر في الاستجابة وفي تحديث الآليات والأنظمة (حسب إفادة المديرة الفرعية للدراسات والاستكشاف والإعلام الاقتصادي بوزارة التجارة وترقية الصادرات)، فضلا عن خروج كل من السلع والخدمات والأنشطة الرقمية عن نطاق الرقابة الجبائية؛ كما أنه ورغم وجود تواصل وتنسيق بين الإدارة الضريبية وبين كل من وزارة التجارة وترقية الصادرات وإدارة الجمارك والقطاع البنكي إلا أن تفعيل نظام لجباية التجارة الالكترونية يحتاج إلى نظام معلوماتي يربط الأطراف الثلاثة ويوفر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب (حسب تصريحي كل من المدير الفرعي للتحقيقات الجمركية ومدير المركز الوطني للإشارة وأنظمة المعلومات التابعين للمديرية العامة للجمارك)، إضافة أن إلى غياب المعلومات حول حجم التجارة الالكترونية في الجزائر يؤدي إلى صعوبة تقدير حجم الإيرادات الضائعة (حسب تصريح كل من المدير الفرعي للتحقيقات الجمركية التابع للمديرية العامة للجمارك والمدير الفرعي للرقابة الاقتصادية وقمع الغش.التابع لوزارة التجارة وترقية الصادرات).

ج- تفسير نتائج المتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني: رغم المجهودات المتتالية للسلطات الجزائرية من أجل تفعيل ونشر ثقافة الدفع الالكتروني إلا أن المجتمع الجزائري مازال يلجأ إلى الطرق التقليدية للدفع أو للسحب، وتتمثل أهم أسباب تأخر نظام الدفع الالكتروني في الجزائر حسب تصريح المدير الفرعي المكلف بتأمين المخاطر والمصداقية بمجمع النقد الآلي بناء على المقابلة التي أجريت معه، إلى اعتبار المتعاملين أن الدفع الالكتروني من أهم وسائل التتبع، فرغم الارتفاع المسجل في استعمال البطاقات البنكية ابتداء من جانفي 2020 إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة، فضلا على كثرة الأعطال المسجلة على وسائل وأجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر، وهذا ما يقلل من ثقة المتعاملين في هذه الوسائل ويدفعهم إلى الابتعاد عن استعمالها، إضافة إلى لجوء أغلب المتعاملين الذين يمارسون أنشطة رقمية إلى القيام بالمعاملات المالية في الخارج ولا يعتمدون على الأنظمة البنكية في الجزائر وبالتالي تحدث تحويلات غير مراقبة، دون أن نغفل ونهمل مشاكل تحويل العملة الوطنية.

د- تفسير نتائج متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية: من خلال ما سبق اتضح أن هذه المتطلبات متوفّرة بدرجة تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة، ويفسر ذلك حسب ما أجمع عليه معظم المستجوبين في القطاعات الأربعة السالفة الذكر بناء على المقابلات التي أجريت معهم بأنه رغم وجود كفاءات جزائرية ذات خبرة ودراية كافية بالنظام الضريبي الجزائري إلا أنها لم توضع فيها الثقة من أجل

تصميم وتطوير أنظمة المعلومات التقنية التي تضمن أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية، ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية في ميدان المعلوماتية في الدول المتقدمة بعيدة كل البعد عما هو موجود في الجزائر، فضلا عن انتشار فكرة عدم أمان الدفع الالكتروني في الجزائر، وكذا تباطؤ إجراءات تفعيل التصديق الالكتروني رغم وجود الإطار القانوني لكن هناك تأخر في تفعيل خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونين وتنظيمهما.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام اختبار **Shapiro-wilk** لاختبار مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت مستويات دلالتها أكبر من مستوى الدلالة المقبول 0.05. والجدول رقم (5) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول 05: اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	Z	مستوى الدلالة sig
متطلبات جباية التجارة الالكترونية	0.932	**0.056**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول رقم (5) أن جميع مستوى الدلالة لمتطلبات جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية أكبر من 0.05، مما يعني أن جميع هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

سنقوم باختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبار **one sampleT-test**، حيث نقبل الفرضية الفرعية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية، وبناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية نستطيع الحكم الفرضية الرئيسية (قبولها أو رفضها). وعموما يمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول أدناه.

الجدول 6: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

المتطلبات	T المحسوبة	T الجدولية	قبول أو رفض الفرضية العدمية
تشريعية	-5.267	1.699	**قبول**
تنظيمية وتكنولوجية	-2.687	1.699	**قبول**

الدفع الالكتروني	−2.882	1.699	**قبول**
الأمن والحماية	−2.047	1.699	**قبول**

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج SPSS

تنص الفرضية الفرعية العدمية الأولى على أنه "لا تتوفّر المتطلبات التشريعية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية". ويتبين من الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة بلغت **5.267**− وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي **1.699** ومنه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الأولى التي تقول بأنه لا تتوفّر المتطلبات التشريعية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

وبالنسبة للفرضية الفرعية العدمية الثانية فتنص على أنه "لا تتوفّر المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية". ويتبين من الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة بلغت **2.687**− وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي **1.699** ومنه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية التي تقول بأنه لا تتوفّر المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

في حين تنص الفرضية الفرعية العدمية الثالثة على أنه "لا تتوفّر المتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية". ويتبين من الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة بلغت **2.882**− وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي **1.699** ومنه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة التي تقول بأنه لا تتوفّر المتطلبات المتعلقة بالدفع الالكتروني لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

وأخيرا تنص الفرضية الفرعية العدمية الرابعة على أنه "لا تتوفّر متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية". ويتضح من الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة بلغت **2.047**− وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي **1.699** ومنه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الرابعة التي تقول بأنه لا تتوفّر متطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

من خلال ما سبق وبما أنه تم إثبات عدم توفر كل من المتطلبات التشريعية، المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية، المتطلبات المتعلقة بالدفع الإلكتروني، ومتطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية الرئيسية التي تنص على أنه لا تتوفّر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية.

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على التعرف على مدى توفّر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية، انطلاقا من دراسة أهم خصوصيات التجارة الالكترونية والتحديات المصاحبة لها، وكذا خصوصيات النظام الجبائي الجزائري بكل ما يتضمنه من أسس وقواعد ضريبية تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى وتحليل دور كل الأطراف والعناصر المتداخلة في تهيئة بيئة مناسبة لفرض ضرائب على هذا النوع من المعاملات.

النتائج والتوصيات:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل من خلال هذه الدراسة فيمايلي:

– إن تطور التجارة الالكترونية أدى إلى ظهور عدة مشاكل وتحديات من أهمها التحديات التشريعية والضريبية؛

– عدم وضوح السياسة الجبائية الجزائرية فيما يخص فرض أو إعفاء التجارة الالكترونية من الضريبة؛

– وجود تفاوت بين تقدم بيئة الأعمال الجزائرية وتقدم الإدارة الجزائرية مما أثر سلبا على درجة تجاوب الإدارة للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال من أهمها التحول الرقمي؛

– يعتبر فرض الضريبة على التجارة الالكترونية حتمية لا يمكن تجاهلها وهذا لضمان العدالة الضريبية بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية وحماية الأساس الضريبي من التآكل؛

– يتطلب تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية توفّر متطلبات تشريعية، متطلبات تنظيمية وتكنولوجية، متطلبات خاصة بالدفع الالكتروني ومتطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية؛

– إن نجاح جباية التجارة الالكترونية الدولية يقتضي وجود اتفاق دولي لتفادي الازدواج الضريبي، تفادي المنافسة الضريبية الشرسة وحماية الحقوق الضريبية لكل الأطراف؛

– لا تتوفّر متطلبات تطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

– لا تتوفّر كل من المتطلبات التشريعية، المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية، متطلبات الدفع الالكتروني ومتطلبات أمن التجارة الالكترونية وحماية الخصوصية لتطبيق جباية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة التنسيق والترابط الفعال بين الجانب القانوني، بنك الجزائر، هيئات الرقمنة، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الإدارة الضريبية وإدارة الجمارك لتوفير المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب؛

– تطوير وتشجيع استعمال الدفع الالكتروني بوضع إجراءات تحفيزية من أجل تشجيع الدفع الالكتروني؛

– تعميم وفرض استعمال الدفع الالكتروني لضمان إمكانية الرقابة على حجم وقيم المعاملات الالكترونية والتمكن من تحديد هوية المكلفين؛

– ضرورة الاعتراف بالعقود والوثائق الالكترونية وبالأخص الفاتورة الالكترونية في نظام الرسم على القيمة المضافة؛

– تهيئة الوسائل المادية والتكنولوجية والبشرية لتطبيق الحلول الدولية مع مراعاة تكاليف الامتثال؛

– إبرام اتفاقيات جبائية تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمتغيرات الجديدة التي جاء بها الاقتصاد الرقمي عامة والتجارة الالكترونية خاصة؛

– إدراج مفهوم معيار الوجود الاقتصادي عوض الوجود المادي في فرض ضرائب على الدخل وتعديل مفهوم المنشأة الدائمة الوارد في قانون الضرائب المباشرة وفي الاتفاقيات الجبائية الثنائية والذي يعتمد عليه في القوانين الحالية؛

– وضع آليات لفرض ضرائب على السلع والخدمات الرقمية وتحديد الاختصاص الضريبي بشأنها (مكان توريد الخدمة أو مكان الاستهلاك)، إما بقيام شركات الإنترنيت بفرض ضرائب على المبيعات على هذا النوع من المعاملات، أو بالاعتماد على طريقة التكليف العكسي؛

– ضرورة تفعيل الإمضاء والتصديق الالكترونيين كمتطلبين أساسيين لإثبات الهوية وإعطاء قوة قانونية ومصداقية للعقود والوثائق الالكترونية؛

– تبني سياسة ضريبية أصيلة تتلاءم مع مستجدات بيئة الأعمال الجزائرية وتطلعاتها المستقبلية بعيدة عن الأنظمة القمعية التقليدية التي أوجدت التهرب والغش الضريبي؛

– إعادة النظر في القواعد القانونية الخاصة بأسعار التحويل وتحويل الأرباح وهذا لمنع التهرب الضريبي.

الهوامش:

1- بوعزة عبد القادر، حميمش نرجس، نحو حل مشاكل جباية التجارة الالكترونية في إطار الجهود الدولية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية – أدار، المجلد01، العدد02، 2017، ص120.

2- بن عيسى مولود، النظام القانوني للفاتورة الالكترونية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد11، العدد21، 2016، ص81.

3- بوعزة عبد القادر، حميمش نرجس، مرجع سابق، ص121.

4- دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الالكترونية – النقاشات، المشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، العدد03، 2004، ص163.

5- عزوز علي، جباية المعاملات الالكترونية – المشاكل والحلول، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، المجلد01، العدد01، 2015، ص82.

6- بودالي محمد، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الإدارة الجبائية نموذجا، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، المجلد05، العدد02، 2016، ص274.

7- عزوز علي، مرجع سابق، ص ص83-84.

8- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية – الجزائر، المجلد21، العدد01، 2021، ص164.

9- بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد04، العدد02، 2020، ص ص270-271.

10- زرزار العياشي، مبادئ واستراتيجيات إرساء الحكومة الالكترونية، مجلة الفقه والقانون، المملكة المغربية، العدد20، يونيو2014، ص290.

11- محمد الصالح فروم، شهرزاد علالو، جباية التجارة الالكترونية في الجزائر، الملتقى الوطني عن بعد حول "تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يوم 12 نوفمبر 2022، ص14.

12- بوعزة هداية، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص196.

13- محمد الصالح فروم، شهرزاد علالو، مرجع سابق، ص06.

14- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 30، 22 أبريل 2021، المادة 02 من النظام رقم 21-01 المؤرخ في 28 مارس 2021، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، 2021، ص ص22-23.

15- خديجة بن ناصر، وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تعزيز عملية التحصيل الضريبي، الملتقى الوطني عن بعد حول "تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يوم 12 نوفمبر 2022، ص16.

16- David Boubie, Marc Bourreau, Sécurisation des paiement et développement du commerce électronique, Revue économique, France, vol55, N°04, 2004, p690 .

17- حمدي أمينة، حوادق عصام، رقمنة الإدارة كآلية لتحسين الخدمة العمومية للمرفق العام، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد35، العدد02، 2021، ص ص970-971.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 30، 22 أبريل 2021، المادة 02 من النظام رقم 21-01 المؤرخ في 28 مارس 2021، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، 2021.

ثانيا: المقالات

2- بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد04، العدد02، 2020.

3- بن عيسى مولود، النظام القانوني للفاتورة الالكترونية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد11، العدد21، 2016.

4- بودالي محمد، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الإدارة الجبائية نموذجا، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، المجلد05، العدد02، 2016.

5- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية – الجزائر، المجلد21، العدد01، 2021.

6- بوعزة عبد القادر، حميمش نرجس، نحو حل مشاكل جباية التجارة الالكترونية في إطار الجهود الدولية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية – أدار، المجلد01، العدد02، 2017.

7- بوعزة هداية، الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، المجلد 06، العدد 02، 2020.

8- حمدي أمينة، حوادق عصام، رقمنة الإدارة كآلية لتحسين الخدمة العمومية للمرفق العام، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد35، العدد02، 2021.

9- دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الالكترونية – النقاشات، المشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، العدد03، 2004.

10- زرزار العياشي، مبادئ واستراتيجيات إرساء الحكومة الالكترونية، مجلة الفقه والقانون، المملكة المغربية، العدد20، يونيو2014.

11- عزوز علي، جباية المعاملات الالكترونية – المشاكل والحلول، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، المجلد01، العدد01، 2015.

12- David Boubie, Marc Bourreau, Sécurisation des paiement et développement du commerce électronique, Revue économique, France, vol55, N°04, 2004.

ثالثا: أشغال الملتقيات

13- خديجة بن ناصر خديجة، وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تعزيز عملية التحصيل الضريبي، الملتقى الوطني عن بعد حول "تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يوم 12 نوفمبر 2022.

14- محمد الصالح فروم، شهرزاد علالو، جباية التجارة الالكترونية في الجزائر، الملتقى الوطني عن بعد حول "تحديات توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، يوم 12 نوفمبر2022.